



القرار ١٥٠٨ (٢٠٠٣)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٨٢٩، المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة وإلى بيانات رئيسه بشأن الحالة في سيراليون،

وإذ يؤكد التزام كافة الدول باحترام سيادة سيراليون واستقلالها السياسي وسلامتها

الإقليمية،

وإذ يرحب بتزايد استقرار الحالة الأمنية في سيراليون، ويشجع في الوقت ذاته على

تحقيق مزيد من التقدم في تعزيز قدرة شرطة سيراليون وقواتها المسلحة على حفظ الأمن والاستقرار بصورة مستقلة،

وإذ يلاحظ أن دوام الاستقرار في سيراليون سيتوقف على استتباب السلام في المنطقة

دون الإقليمية، ولا سيما في ليبيريا، ويؤكد أهمية التعاون بين بلدان المنطقة المذكورة تحقيقاً لهذه الغاية، وضرورة تنسيق جهود الأمم المتحدة إسهاماً في توطيد السلام والأمن في تلك المنطقة دون الإقليمية،

وإذ يعيد تأكيد أهمية التوطيد الفعال للاستقرار وسلطة الدولة في كل أرجاء

سيراليون، ولا سيما في حقول الماس، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، والعودة الطوعية دون عراقيل للاجئين والمشردين داخلياً، والاحترام التام لحقوق الإنسان وسيادة القانون، ويولي عناية خاصة لحماية النساء والأطفال، ويؤكد على استمرار دعم الأمم المتحدة لحكومة سيراليون في تحقيقها لهذه الأهداف،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ (S/2003/863)،

١ - يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لفترة ستة أشهر اعتباراً من

٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣؛

٢ - يعرب عن تقديره للدول الأعضاء المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة المدنية

وعناصر دعم البعثة، وللدول التي تعهدت بالقيام بذلك؛



- ٣ - **يثني** على البعثة لما أحرزته من تقدم حتى الآن في تعديل حجمها وتشكيلها وانتشارها، وفقا لقراري مجلس الأمن ١٤٣٦ (٢٠٠٢) و ١٤٩٢ (٢٠٠٣)، ويرحب باعتزام الأمين العام مواصلة هذه التعديلات، على النحو المبين في الفقرة ١٠ من تقريره؛
- ٤ - **يؤكد** أن تطوير القدرات الإدارية لحكومة سيراليون، ولاسيما فعالية واستمرارية قوة للشرطة وجيش ونظام جنائي وجهاز قضائي مستقل، أمر أساسي لتحقيق السلام والتنمية الطويلي الأجل، ويحث حكومة سيراليون على أن تعجل بتوطيد أركان السلطة المدنية والخدمات العامة في كل أنحاء البلد، بمساعدة من المانحين وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وفقا لولايتها وأن تواصل تعزيز الفعالية التشغيلية للقطاع الأمني وقدراته؛
- ٥ - **يحث** حكومة سيراليون على مواصلة إحكام سيطرتها على تعدين الماس وتعزيز تنظيمه، عن طريق جهات منها اللجنة التوجيهية الرفيعة المستوى، ويشجع الدول الأعضاء على ترشيح متطوعين لوظيفة مستشار شرطة تعدين الماس؛
- ٦ - **يلاحظ بقلق** بالغ الحالة المالية الهشة للمحكمة الخاصة لسيراليون، ويكرر نداءه للدول من أجل التبرع بسخاء للمحكمة، على النحو المطلوب في رسالة الأمين العام المؤرخة ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٣، ويحث جميع الدول على التعاون التام مع المحكمة؛
- ٧ - **يثني** على لجنة تقصي الحقائق والمصالحة لما قامت به من عمل، ويشجع الدول على التبرع لها بسخاء ويرحب باعتزام حكومة سيراليون إنشاء لجنة لحقوق الإنسان؛
- ٨ - **يعرب** عن دعمه القوي لجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الرامية إلى إرساء أسس السلام في المنطقة دون الإقليمية، ويشجع رؤساء دول اتحاد نهر مانو على استئناف الحوار وتنفيذ التزامهم ببناء السلام والأمن الإقليميين؛
- ٩ - **يرحب** بنشر قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبيريا، الذي تدعمه البعثة، ويكرر مطالبته بامتناع الجماعات المسلحة في ليبيريا عن الإغارة على سيراليون بصورة غير مشروعة، ويشجع القوات المسلحة لسيراليون، على القيام، بالتعاون مع البعثة، بدوريات مكثفة على الحدود مع ليبيريا؛
- ١٠ - **يشجع** مواصلة تقديم البعثة للدعم، في حدود قدراتها وفي المناطق التي تنتشر فيها، للعودة الطوعية للاجئين والمشردين داخليا؛
- ١١ - **يرحب** باعتزام الأمين العام إخضاع الحالة الأمنية والسياسية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان في سيراليون لاستعراض دقيق وتقديم تقرير إلى المجلس، بعد إجراء المشاورات اللازمة مع البلدان المساهمة بقوات ومع حكومة سيراليون، مشفوعا بأي توصيات إضافية؛
- ١٢ - **يقرّر** إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.